وصدق الاخبار واجيب عن الثاني بمنع تعلق الجار براغب المذكور
لئلا يلزم المحذور بل يجعل متعلقا بمحذوف والتقدير اراغب انت ترغب عن
الهتي وجعل النفي بالاسم والاسم كالحرف اي كالنفي بالحرف فيه اي في انه
يجوز لخروج الوصف عن كونه مبتدا حقيقة واعتماده اي في المرفوع بالوصف
على ما ذكر من الاستفهام والنفي شرط للاكتفاء بالمرفوع عن الخبر لازم عند
جمهور البصريين وما اوهم خلاف ذلك موول عندهم نحو ذلك قول الشاعر
• خبير بنو لهب فلا تك ملغيا • مقالة لهبي اذا الطير مرت •
وقول الشاعر • فخير نحن عند الناس منكم • اذا الداعي المثوب قال يالا •
وذلك في الاول ولو جعل بنو لهب مبتدا مخبرا عنه بقوله خبير لزم عدم المطابقة
فتعين كون خبير مبتدا وبنو لهب فاعلا به وتاويله ان فاعلا يستوي
فيه المذكر والمونث المفرد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك
ظهير وقال تعالى وحسن اولئك رفيقا وقال تعالى خلصوا نجيا
ووجه الاتهام في الثاني انه لو جعل خير خبرا مقدما ونحن مبتدا لزم
الفصل بين اسم التفضيل ومن بمبتدا وهو اجنبي منهما فتعين ان
يكون خير مبتدا ونحن فاعلا به وتاويله انا لا نسلم ان نحن مبتدا
ولا فاعل وانما هو تاكيد للضمير المستكن في خير وخير خبر مبتدا محذوف
والتقدير فنحن خير نحن كما تقول انت قايم انت على ذلك خرجه ابن
خروف ثم اذا رفع هذا الوصف ما بعده فله ثلاثة احوال وجوب
الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين لانه مع مرفوعه
لا يخلو اما ان يتطابقا او لا يتطابقا فان تطابقا افرادا او تذكيرا
وتانيثا اي في الافراد وبان كان كل منهما مفردا مذكرا او مفردا مونثا
نحو اقايم زيد واقايمة حفصة جاز في الوصف وجهان الابتدائية
والخبرية على السوا بجواز ان يجعل الوصف مبتدا وما بعده فاعلا

سد

سد مسد الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدا موخرا والوصف خبرا مقدما
فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتدا عورض بان الاصل في الوصف
الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا فجاز الامران الا في نحو اقايم اليوم
امراة فيتعين الوجه الاول اي الاختلاف بالافراد والجملة والقول
الثالث المنع مطلقا لانه لا يجوز الابتدا بالمراة لانها نكرة وايضا
يلزم على الثاني تذكير الوصف الرافع لضمير المونث الحقيقي وذلك لا
يجوز ويتعين الاول في قوله تعالى اراغب انت عن الهتي لانه على الثاني
يلزم الفصل بين راغب ومعموله وهو الظرف باجنبي وهو المبتدا
والمرفوع بعده فاعلا وهذا اي جواز الوجهين يقدح في قولهم انه متى
وقع تقدم الخبر في التباس المبتدا بالفاعل وجب تاخيره وهو استشكال
المولى عبد الغفور والمولى عصام على جواز الوجهين • واجيب بان
قولهم انما هو في فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو اقايم زيد ان يكون
زيد مبتدا وان يكون فاعلا عن الخبر وتقرير ما استشكل المولى عبد الغفور والمولى
عصام جواز الوجهين وجوابه هو انه يلزم على ثانيهما التباس المبتدا بالفاعل وقد
منعوا لاجله تقديم الخبر في نحو زيد قام واجيب بالفرق بان كلا الوجهين
هنا خلاف الاصل فان في جعل زيد فاعلا في اقايم زيد جعل المبتدا مسندا وهو
خلاف الاصل وفي جعله مبتدا تاخير المبتدا وهو خلاف الاصل ولا كذلك
الوجهان في نحو قايم زيد فان احدهما وهو كون زيد فاعلا موافق للاصل
والالتباس المحذور ليس الا اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل لسبق
الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشويش والالتباس
فاعلم وان تطابقا تثنية وجمعا اي في التثنية والجمع والمراد جمع المونث
السالم واما المكسر فكالمفرد فالاول نحو اقايمان الزيدان والثاني نحو
اقايمون الزيدون تعين خبرية الوصف فالوصف في المثالين خبر مقدم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)